الى ان «مـا أملى على رابين، في النهاية، استعداده للتراجع عن بعض مواقفه [بشأن قضية الابعاد] كان الرغبة في الامتناع عن خوض صدام مع الادارة الجـديـدة للرئيس كلينتون، والحيلولة دون اتخاذ قرارات متـطرفـة ضد اسرائيـل في مجلس الامن الدولي» (هآرتس، ٢/٢/١٩٩٣).

وفـور الاعـلان عن مصادقة مجلس الوزراء الاسرائيلي على الاتفاق ـ الصفقة، بدأت ردود الفعل تتوارد تباعاً، وفي أعقابها التحليلات لخلفيات وأبعاد التـطور الجديد. كذلك بدأ رابين، شخصياً، حملة اعـلاميـة دفاعية عن الاتفاق ـ الصفقة، في ضوء موقف المعـارضـة واتهامه بـ «التراجع» والاذعان للضغوط. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده رابين، اثـر المصـادقـة على الاتفاق ـ الصفقة في مجلس الوزراء، قال: «نحن، بالطبـع، سوف نحـدد مَنْ سيعـاد من المبعـدين، ومن الطبيعي ان يكـون العـائدون، الاقل خطراً، مع ان جميعهم خطرون» (معاريف، ٢/٢/١٩٩٣). وأضاف رابين، ان القرار لم يكن سهلاً من ناحيته، الاّ «انني أرى فيه حلاً وسـطاً، ولكن معـظم المبعـدين سيبقى في الخارج ومبدأ الابعاد تحقق». وأكد رابين، ان قراره هدف الى منـع احتمـال فرض عقوبات على اسرائيل من جانب الامم المتحدة، ونوّه بما تعهّدت به الولايات المتحدة الاميركية في إطار الاتفاق ـ الصفقة، فأشار الى انها «تعهّدت بمنع اتخاذ أية قرارات ذات طابع املائي ضد اسرائيل في أية هيئة دولية». وأكد رابين نقطة أخرى في الاتفاق ـ الصفقة، وهي انه «ليس مشروطاً بمـا سيقوله المبعدون. فهذا اتفاق شامل وملزم للطرفين الى حين انتهاء القضية. وقرارنا نهائي وغير خاضع للمفاوضات» (هآرتس، ٢/٢/١٩٩٣).

وخلافاً للموقف الذي اتخذته أحزاب المعارضة من قرار محكمة العدل العليا، فانها هاجمت الاتفاق الاسرائيـلي ـ الامـيركي بشـدة. فالليكـود، وصف الاتفاق بأنه «اذعان لمنظمات التخريب». وقال عضو الكنيست بنيامين بيغن، ان حكومة اسرائيل، منحت «الارهاب» انجازاً سياسياً هاماً، «فكما كان متوقعاً فقـد تراجعت حكـومـة اسرائيل مجرجرة أذيالها، بموافقتها، الآن، على اعادة عدد كبير من المبعدين الى داخـل اسرائيـل» (معـاريف، ٢/٢/١٩٩٣). ووصف عضـو الكنيست، بنيـامـين نتنيـاهـو، قرار الحكومة الاسرائيلية بأنه ليس سوى «اذعان مخجل» (المصدر نفسه). وقال حزب المفدال الديني في بيـان أصدره بهذا الشأن «ان حكومة اسرائيل ترفـع رايـة الاستسلام البيضاء في وجه الارهاب. فبعد ان فعلت أخيراً عملاً يستحق التقدير، عادت وهدمته من خلال تراجع غير مسؤول. هذا اذعان مخجـل» (المصـدر نفسـه). واتهمت حركة غوش ايمونيم، الحكومة بالاذعان وبالمسؤولية عن احتمال سفـك المـزيد من الدماء عقب اعادة المبعدين الى اسرائيل. وقال زعيم حركة موليدت، عضو الكنيست، رحبعـام زئيفي، ان العمـل الحقيقي والصحيـح والوحيـد لحكـومة رابين تهشم واندثر مع الاذعان للامـلاء الامـيركي «فارهاب حماس سيعود، الآن، منتصراً، وحكومة رابين ستبقى بعارها» (المصدر نفسه).

ودافع وزير الخارجية الاسبق ابا ايبن عن قرار الحكومة، نافياً اتهامات المعارضة للحكومة بالاذعان للضغوط، فقال: «تقبّلت، بارتياح، قرار الحكومة ليلة أمس». وأضـاف: «وليس ثمة شك في ان الحكومة تعترف باتخاذها لهذا القرار. ان قرارها الاول كان بمثابة وزن خاطىء للامور. وليس ثمة عيب في ان تعترف الحكومة بوجوب انتهاج مقاربة جديدة ازاء الموضوع في ضوء الورطة السياسية التي نشأت. فالكثير من الحكومات المحترمة في العالم، عمل وفقاً لذلك. ولا أرى فيه أي تراجع أو اذعان» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد موقف المبعدين، رفض هؤلاء كل اقتراح يحاول الالتفاف ـ على حدّ قولهم ـ على القرار الرقم ٧٩٩، و«لن نكون على استعداد لتبنّي اقتراح يقضي باعادة ثلث رجالنا الى بيوتهم، ولن نوافق على أي تخفيض لفترة ابعادنا، بل نحن مستعدون فقط للقبـول باعـادتنـا جميعاً في أسرع وقت ودون أية مناورات» (المصدر نفسه). وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، رفضوا الحل الوسط في موضوع المبعدين، وقال كل من فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي، ان الاقتـراح الاسرائيلي هو محاولة لتفادي تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (المصدر نفسه).

أمّا على الصعيد الدولي، فرأى وزير الخارجية الامـيركيـة، وارن كريستـوفـر، الذي ساهم في